

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة أم القرى

مكتبة الملك عبدالله بن عبدالعزيز الجامعية

قسم المخطوطات

بداية المصطلح

الجمع العام او اجزا فان قيل اجزائها كان في غاية البعد او اجزا تعين تفسير الصلاحية باع
 من صلوح الظن كجرباثة او الظن الاجزاي وبطلان اقتضائه على الاول خروج الجمع وينبغي
 ملائمة ماسبقا وبحث التحصيص نقلا عن المقنن مسمى العام واحد وهو الافراد انتهى
 ما اوردها من كلامنا شيخنا المحمدي فاسم قول من باب الظن الذي يحكم فيه على مجموع الافراد من
 حيث هو مجموع هو كل رجل يحمل العفة العظيمة اى مجموعهم يحتمل قول لا الكلى ولا من باب
 الظن كما صرح به في متن جمع الكلام وضرب المحقق الحلبي قوله اى ولا يحكم فيه على الماهية من
 حيث هي فنقول من غير نظر الى الافراد كجمل العجز من المرأة اى حقيقة افضل من حقيقتها وانما
 ما يفضل بعض افرادها على بعض افراده لان النظر والعاد الى الافراد انتهى كلامه واقول يوجد
 من كلامه ان دلالة هذا الظن اعنى المراد به الماهية من حيث هي على بعض افراده ليست مطابقة
 نطقا ولا تقمينا لان الماهية من حيث هي اجزائها وهى لا تدل على انما يحتمل تأمل وكذا على قوله
 هذه الحاشية اى ولا من باب الظن اى ما نصه وكان الشارح ترك ذكره هنا لانه ليس محلا للتوهم
 بخلاف الكلى فان محلا للتوهم في الجملة **قول** والذات اى المطلق سوا ذات لفظية او غيرها **قول**
 كون الشيء الذي هو الدليل هو من العلم بصور كان او تصديقا يقينا او لا **قول** بئس اخر الذي هو
 المدلول **قول** والذات السابقة **قول** تنقسم لفظية اى هذه التقسيم لاهد لفظية الاطلاقى
 وتصوراى **قول** كدلالة الخط وما صدق عليه لفظ الخط والا فذات لفظ الخط لفظية وصورية
 وكذا الكلام في قول والاشارة وعقلية وكذا ايضا ما نصه قوله كدلالة الخط وانما يدل على اللفظ
 فالمراد به الكتاب وليس المراد به المعنى المصدرى فان دلالة اللفظية تأمل **قول** والاشارة وكذا
 النسب والعقد ويسمى المراد بالاشارة **قول** كدلالة اللفظ على اللفظ والاشارة على موثقه فانما يدل
 عليه دلالة عقلية غير لفظية والعقلية فسان لفظية وغيرها وكذا ايضا ما نصه قوله اى لفظه
 لم يقل غيره من وارجح ان دلالة هذا القيد ليس ضروريا في تحقيق دلالة العقلية **قول** كدلالة
 الاثنى وهو الخجل فانها غير لفظية **قول** ووضعته ان توفى الفهم على الوضع والاصطلاح كسعد
قول وهو نوع هذه دون غيرها لانها المراد هنا وكذا ايضا ما نصه قوله وهي كون اللفظ
 اقول لظاهره حصر الموضوع في اللفظ وظاهره ايضا انها بلا معنى الذى فيها ثم دلالة
 المطابقة والتضمن والالتزام وظاهره ان تلك الاقسام متباينة فلا يجمع بعضها مع بعض
 وفيه نظر تأمل **قول** بحيث متى اطلق المراد بالاشارة في شرح الشمسية الوضع اى الوضع

المخاطبة

المطلق تعين الشيء ايد على شى اخر من غير قرينة والمعصوم والنظر هما الملائمة اللفظية
 الوضعية وتكون بما يفهم المعنى من اللفظ بالنسبة الى من هو عالم بوضعها فتأين على العلم
 بالوضع وبه يخرج الدلالة الطبيعية كدلالة الح على الوجوه ودلالتها اللفظية على وجود
 اللفظية انتهى فامل **قول** من غير قرينة فان خرج الحجاز فانه لا يقربه وقد صرح في ذلك الشرح
 نفسه بان الحجاز يدل بالمطابقة على معناه الحجازى فالمراد بالوضع تعريفه كدلالة الح على
 الشخصى كما في الفردان والظن النوعى كما في المركبات واللايقين المركبات فانها اجزاء عن الاقسام
 والحجاز موضوع بازا معناه الحجازى بالنوع على ما تقر في موضع ذلالتنا عليه بالمطابقة لانها
 دلالة على ما وضع له بالنوع انتهى المعصوم فتأمل في موضع ما في المطول وما تشبهه التردد
 وغيره **قول** وهو المراد هنا القرينة كدلالة اللفظ وتعيينه بالوضع **قول** ولما كانت الدلالة
 اقول الظاهر ليس المراد به الدلالة السابقة وقوله والذات الاى كون الشيء فان تذكره من
 اللفظية كما لا يخفى **قول** بل بينهما وبين السامع فديقا لو كان الامر كذلك لتوفقت الدلالة على السامع
 لان النسبة تترق على طرفيها تأمل وايضا الدلالة السابقة المطلقة لا تستعمل في النسبة **قول**
 بذلك بالاضافة الى اللفظ كما قال في سابق وهو كون اللفظية **قول** من ذلك من اللفظ **قول**
 ذهنية السامع **قول** والذات اى المعنى **قول** وافهم اى المقنن **قول** ان المطابقة مفعول لانهم **قول** لا تستلزم
 التضمن اى لا يلزم من وجود المطابقة وجود التضمن فقد توجد ولا تضمن وفاعل
 تستلزم هو اللزوم **قول** وكذا الاستلزام اى المطابقة وهذه الصورة لا تفر من التضمن من افادة
 الشارح **قول** واما التضمن والالتزام فيستلزمان المطابقة وهذه الصورة لا تفر من التضمن من افادة
 لانها تابعة لها دائما وكلتا تابعيه من حيث انه تابع اى حال كونها تابعا وبشرط كونها تابعا
 بوجوده دون النوعية فما لا يوجدان بدون المطابقة وهذا يفرق الكلام بين التضمن والالتزام
 فالسعد في شرح الشمسية ولما ذكرنا في عدم استلزام المطابقة للالتزام قطعنا ويقيننا ظهور
 عدم استلزام التضمن للالتزام قطعنا ويقيننا لحوار ان توجد ما هيته مركبة ليس له بالذات بين
 في ذلك اللفظ على جزئها تقمينا ولا التزاما واما ما ذكره المصنف في الجواب من ان التضمن يستلزم
 الاستلزام لان تصور الماهية المركبة يستلزم تصور اركانها مركبة فيما يتحقق الالتزام
 بالضرورة فمنهوع بالضرورة الماهية المركبة لا تستلزم تصور اركانها ماهية فضلا عن الساطة
 والتركيب والذات المطابقة ايضا مستلزمية للالتزام ثم قال **قول** والالتزام لا يستلزم التضمن
 لحوار ان يكون بسيط لا يميز بينه وبينه والاهوية لوضوحه انتهى كلامه وبعبارة الدواني واما

جواب

قوله محمد سر قوى سعد وكذا ايضا مانصه قوله محمد سر مفيد للعلم ان من المحس نورا لا
يقدر العلم **قوله** بعد عنها واختصاصه عند حصوله الا ان بينهما **قوله** ورفق بينهما اي بين
الحدس ان وكذا ايضا مانصه قوله ورفق بينهما **قوله** قال السعد بعد ان عرف الحدس بقرين
من ذلك مانصه في اى الحدس ان الحجاب في تكرار المشاهدة ومقارنة القليل الخفى الا ان
السبب في الحجابات معلوم السبب غير معلوم الماهية وفي الحدس ان معلوم بالوجهين
وانما يوقف عليه الحدس لان الفكر والا كان من العلوم انكسبية انتهى المقصود **قوله**
والحدس سرية الاستقالات لا لا بدى في شرحه المراد بالحدس سرية انيقا لا الذهن من
المبادئ الى المطالب والفرق بينه وبين الفكر ان الفكر لا بد فيه من الحركتين حركة لتحصيل المبادئ
وهي حركة للمطالب الى المادى وحركة لتحصيل الصورة وهي حركة من المادى الى المطالب بخلاف
الحدس فانه لا حركة فيه فضلا لا يقال الانتقال الى الحدس حركة لاننا نقول الانتقال رضى ولا
شي من الحركة هو فعلة لوجوب كون الحركة تدريجها على ان الحجابات والحدس ان ليست حجة
على العمود ليحصل الحدس والتجربة المفيدان للعلم انتهى كلامه مجرد وجهه لانه كما انه
وقد تكلم السعد على الحدس بما هو فو من ذلك فليرجع فانه نقيض وكذا تصاع **قوله** في هذه
القول على اعادة السعد والعلم الحاصل من التواتر والحدس والتجربة لا يكون حجة على الغير
لجواز ان لا يكون بحاصله انتهى **قوله** بواسطة السماع ويستتد ان الاستدلال المحس حتى لا يعتبر
التواتر الا فيما يسند المشاهدة **قوله** فضايا با قياسها معها وتسمى القضايا النظرية
القليلى سعد **قوله** بعد الاربعة زوح المحلة مضافة الى بعد من مقدمات مشهورة
وهي تضاي باعتبار زطابق اكله الكل في علمها بحسن الاحسان الى الابد او اراء الاكثر كحدة
الاله او اراء طائفة مخصوصة كاستحالة التسلسل سعد وكذا ايضا مانصه قوله قياس
مرفق من مقدمات مشهورة قال السعد في شرح التمسيد فان قلت المشهورات قد تكون
يقينية بل وليه فليف يقين من غير يقينية قلت المراد ان المشهورات لا يعتبر فيها
اليقين ومطابقة الواقع بل السهوق وظابق الاراسومات يقينية او لا فبعض القضايا
قد يكون اوثيا باعتبار مشهور باعتبار قد تبلغ الشهرة الوحيث تستسهل بالاوليات
ويغرف بينهما بان العقل الصريح الذي لا ينظر الى غير تصور الطرفين بحكم الاوليات من غير
توقف دون المشهورات وكذلك ينظر اليغير اليها كما استحسن الكذب اذا اشتمل على مصلحة
عظيمة

عظيمة بخلاف الاوليات فان الكل لا يصفى بالقبول جزاء اصلا انتهى كلامه رحمه
سبحانه وكنت على قوله في هذه القول ليرى وليكم ما نصه بل قد تكون كاذبة لعمد في الحيوان
فان الشرع يكذبه وان كان مشهورا عند قوم من القصد ادنى **قوله** او مسلمة قال السعد
في شرح التمسيد واما المسلمان فبى تضاي ياخذها احد الحصص مسلمة من صاحب ليني
عليها الكلام او تكون مسلمة فيما بين اهل تلك الصناعة والقبول المولف من المشهورات
والمسلمان سيوا كما ان مقدماته من نوع واحد ومن نوعين سمي جلاله وقيل مولف
تضاي مشهور او مسلمة لا يتبع تضاي اخر والمراد ان تضايه تؤخذ من حيث انها مشهورة
او مسلمة وان كانت في الواقع يقينية بالاولى والحق انه يعين البرهان باعتبار الصورة
ايضا لان الاعتبار في الاشياء بحسب التسلسل والتسلسل كانت قياسا او سفة او تشيلا بخلاف
البرهان فانه لا يكون الا قياسا انتهى المقصود منه وكذا ما نصه قوله او مسلمة في اشارة الى
ما قاله الشارع الا بدى الذي هذا الشرح كما المخصص من فيما الظن ونصه على ان هذا التعريف
يعنى تعريف العلم المذكور لسر جامع خرج بعض الجدل عن قول الجواب ترك من مقدمات
مسلمة وهي القضايا التي تقبل في عمل او فيما بين خصوص يقين كل واحد منهما عليها الكلام في
دفع الاخر حقيقة كانت او باطل انتهى كلامه رحمه الله سبحانه **قوله** نقول لنا مثال المشهورة **قوله**
والفرض منه الزام الخصم الى قال السعد في شرح التمسيد والعرض من الحدس لا يتبع من هو
قاصر عن ذلك البرهان والزام الخصم فالجدل قد يكون مجيبا حادوا نظر الرأى وغاية سعده
ان لا يصير ملزوما وقد يكون سادا لمعترضها ما المراد بها وغاية سعده ان يلزم الخصم
انتهى **قوله** والمطابقة لقياسه في اقرظاه صبيحة ان الخطابة مغارة الجدول فلا يتم
وقد يقال بحسب بادى المراد ان المقدمات المقبوله لامانع ان تكون مشهورة ايضا وكذا
المقدمات المظنونة لامانع ان تكون مسلمة عند الخصم اللهم الا ان يقال ان قد يقينية على
وان المعنى قياس مولف من مقدمات مقبوله الى اليكس الذي تؤخذ مقدماته من حيث
انها مقبوله او مظنونة فلا بد ان تكون غير ذلك مرات للمولى سعد الذي في شرح التمسيد
تعرض لذلك فقال بعد تعريف المقبولات والمظنونات مانصه ويدخل فيها التمسيد الكبرية
والمترارات والحدس ان الغير يقينية والقبول الذي تؤخذ مقدماته من حيث انها مقبوله
او مظنونة تسمى خطابة فظاهر مثل هذه العبارة ان الخطابة لا تكون الا قياسا او لفظا

20
اهل

تكون قياسا وقد تكون استفرا وقد تكون تشبها وقد تكون على صورة فعل غير يعنى
الاشباع كالموجبتين في الشكل الثاني بشرط ان يقطن الاشباع وغايتها الاشباع والرتيب
فيما يقع والنتيجة عنها انهم كلامه فتأمل استفادته من ماد كراهه فالحمد لله سبحانه وكتب
على قول السعد وقد عرفت ان القياس او ما فيه نظر الضمير فيها هل يرجع الى المقولات
والمظنونان معا الى المظنونان وانظر قول ايضا الغير اليقينية هل وصف للمحسوسات
يخرج للمحسوسات اليقينية وح يقال لم يخرج هذه ودخلت المتواترة مع انما يقينية
فتأمل ويرى اخرى فان على القول **قوله** معتقد فيه من بسبب من الاسباب كالاشياء والاوبياء
والشعر او قد يقبل من غير ان ينسب لاحد كالاتي السابرة سعد **قوله** او من مقدمات
مضمونه قضية العطف على سابقه ان المقولات المقبولة من شخص ليست قضية ايضا
وفيه نظر بل الظاهر المقبول من بني صلا السلفية ولا فاعله لانه لا يقال روي في العطف
الحثية ايضا كما مرناه فتأمل **قوله** والشعير في كل صورة او كالفعل تأمل **قوله** من مقدمات
الحثية وتسمى بحيلة ادري **قوله** والغرض منه الفعالة النفس بقبول وسطه ليعبر بمبدأ فعل او
ترك او روي او يخطو ولهذا يفيد في بعض الحروب وعند الاستعانة والاستعانة عطف ما لا يفيد
ملا غيره فان الناس اطوع منهم للتصديق كقوله اغرب والدقان قلت علم ان الشعر لا
يطلب بالتصديق بل يطلب به التخييل فلا يكون قياسا قلت لما لان التخييل يجري مجرى
التصديق من جهة تأثيره في الفهم فضا وسعنا عدم من الاقيسه انتهى ادري **قوله**
والمعاطفة الى القول المعاطفة قبيل فاسد صورة او مادة ويتالف من القضايا المشبهة
بالاوليات والمشهورات من جهة اللفظ والمعنى والوهبات مشبهات بالمشهورات
معنى ضادة المعاطفة هو والمعاطفة لا تقيد بحسب الذات بل بحسب المشابهة ولو لا
تصور الفهم لما صنعنا انتهى كلام السعد في شرح التمسيم **قوله** او من مقدمات
وهية كاذبة قال في السعد في شرح الرسائل واما الوهبان فهي قضايا كاذبة بخلافها الوهم
الانساني في امور غير محسوسة والى ما قد يذكر لان احكام الوهم في المحسوسات تصدقها
الوضع لا يبادر يقع فيها اختلافا واما في المعقولات الصرفة فكاذبة بدليل ان الوهم
ساعد العقل في المعرفان اليقينية الانتاج وبنائنه في النتيجة كما في قولك الميت حيا وكل
جماد لا يخاف منه واحكام الوهم مشهور في اكثر الالوان اي الوهم منه اقرب الى المحسوسات وواقع

التخييل

الضواهر

والغيب والغير المولود منها يسمى سفسطة والغرض منها اسكان الحضر وتخلطه اقوى
منافعها الا حذرنا عنها انتهى كلامه **قوله** يقسمها بها المقدمات الثلاثة التسمية
بالحق والتشبيهة بالمشهوره فهذا قسم والغرض الثاني المقدمات الوهمية الثلاثة
قوله او التشبيهة بالذاتية ظاهر العطف على سابقه ان التشبيه ليس فيه ما يتكاد ان
المعاطفة تارة تفيد التشذوقا تارة تفيد غيره واقول قد قال السعد بعد ان بين الحكم
في الخمس ما مضى فالمفيد للتصديق الحجازم الحق هو البرهان والتصديق الحجازم العرفي
الحق هو السفسطة والتصديق الحجازم الذي لا يعتبر فيه كونه حقا او غير حقا بل يعتبر
فيه عموم الاعتراف والاقبال والشك وهو مع السفسطة تحت قسم واحد هو المعاطفة
والمفيد للتصديق الغير الحجازم هو الخطا والمفيد للتخييل وبقا التصديق هو الشعر
انتهى كلامه فان تراه وجعل الصانع ان يحسب كل ما عقده للتصديق ما عدا الشعر
وحسبنا فليتامع قول الشيخ هنا رحمه الله لا يفيد بيقين الاظهار مجرد الشك فان الشك
من قبيل التصور لا التصديق فخره **قوله** فمن اذ قد يذكر العلم الحقا الا ادري في شرحه
ثم المعالط ان ادعى المشابهة بالحج ولكن كذلك فهو القياس السفسطة وان ادعى المشابهة
بالمشهوره ولا يكون كذلك فهو الشعاع انتهى فتأمل مع ما هنا **قوله** مشاغبا في الصحاح
الشغب بالشكين بفتح الش **قوله** اكثر خمر من قول سابقا وهو قول الغلط امام
جهة الصورة الحة الغلط في القياس اما ان تكون من جهة صورته او من جهة مادته او
من جهتها جميعا امام من جهة الصورة فيان لا يكون على سبيل من الاشكال الاربعة اولا
يكون على ضرب تابع واما من جهة المادة فيان تكون مقدمة كاذبة لكنها تشبه الحق
اما من جهة اللفظ واما من جهة المعنى اما من جهة اللفظ فيقول ان يقال الواجب لذاته اما
يمكن الوجود او غير يمكن وكل ما هو يمكن الوجود فهو يمكن العدد وكل ما هو غير ممكن
الوجود فهو ممكن فالواجب اما يمكن الوجود او متع وهذا الغلط فاعرض من جهة
اللفظ لانه ان اردو بلفظ الامكان لما هو الامكان العام فالواجب لذاته يمكن الوجود بهذا
المعنى ولا يلزم منه ان يكون مستغنا **قوله** ما بين المصادره وهي ان تجعل نفس الاوسط
ويقرر لاصغر ونفس الاكبر تبدل اللفظ بواحد مثل ان يقال انسان بشر وكل بشر مفكر
فجعل الكبرى نفس المطلوب دقائق الالفاظ **قوله** اما قصر احترزه عن الاستفرا التام

س

فانه من اليقينات وقد تقدم انه والتشليل خارجان عن القياس لقول في تعريفه لزم
 عنها لذاتها قول آخر هو وجهه على طريقتي القياس في شرح التسمية قول قد تقرر
 الاستقراء الجاهل على لوجوه في اكثر جزئياته لان الحكم لو كان موجودا في جميع جزئياته
 لم يكن استقراء لئلا يسمي بالاقول فيبحث لان الحكم اذا وجد في جميع الجزئيات فقد وجد
 في اكثرها ضرورة وقد صرح القوم بان الاستقراء ينقسم الى اقسام وهو القياس المقسم والى ناقص
 وهو القياس المتعارف المعروف من اطلاق لفظ الاستقراء المقيد للظن دون العلم وفي
 تفسيره يتباحث ظاهر لان الاستقراء محجة موصلة الى التصديق الذميمة هو حكم القطع فانبات
 الظن هو المطلوب من الاستقراء انفسه فكانهم اراد وان ابيات المطلوب بالاستقراء هي
 ابيات حكم القطع لوجوده في اكثر جزئياته والصحيح في تفسيره ما ذكره الامام حجة الاسلام
 رضي الله عنه وهو انه عبارة عن تصحيح امور جزئية بحكمها على امر يشتمل تلك الجزئيات ويعلق
 الموافق للامام ابو نصر الفارابي حيث قال في الجزء الرابع هو الاستقراء بما شاهدنا وصورة
 القياس هكذا الظن اجزاء اما انسان او سمة او طير وكل انسان او سمة او طير يحرك فكله
 الاستقراء عند المضع فالصغرى كاذبة لان الحيوان لا ينحصر فيما ذكره من الاقسام وإنما يكون
 من الحيوان الحار حين هذه الاقسام كماله لا يحرك فكله الاستقراء عند المضع كالتمسك انهي
 من دقائق الافكار في المنطق هو وهو ابيات حكم واحد في جزئياتها قال السعد في شرح
 الرسالة ضرورة التشليل بابيات الحار في جزئ لثبوت في جزئياتها بمعنى مشترك بينهما وفيه
 تسامح مثل امر في تفسير الامم استقراء الاصوي بان تشبيه جزئ تجز في معنى مشترك
 بينها لينت في التسمي الحكم الثابت والتشبيه بالعلل بذلك المعنى كقولنا السماء حارة
 لان كالت في لنا الفل الذي هو علمه كحدوث فاذا ارتد الى صورة القياس صار هكذا السماء
 السامولة وكل مولد حادث فكونه كالحل فيمن جهة الكبرى بخلاف الاستقراء فان الحلال
 فيه من جهة الصغرى فالجزئ الاول اصغر والثاني سمي به الحكم الاكبر والمعنى المشترك اوسط
 انتهى المقصود نقله من جزئياتها من ابيات الحار هذا الخبر ما حرمه استاذنا باهنا من نسخة
 نفعنا الله تعالى بتحقيقها وانهما عليا من بركة والمردده وحده وصلى الله على من لا نبى
 بعده وعلى آله وصحبه وسلم رأيت باهنا نسخة شيخنا صاحب الحواشي ما نصه بلغة قراه تحت
 ونتم مع جمع من الافاضل الاديبا بالجامع الازهر بالقرب من المنبر من حلوة الخطابة

التي

التي يقال انها ماتت محل تعدد العارفي بالله سدي عمر بن الفارض نفعنا الله به وكان الحنفية
 بعد الطغر في يوم الاحد ثاني عشر شعبان سنة سبع وعشرين بعد الف وكان النسل
 المبارك قارب الوفا نفع الله به المسلمين وادام لنا وهو من بول النفع والامن والصفاء
 امين كتبه العبد الضعيف احمد الفخمي لاضارتي لهذا العلامة صاحب الملقين
 في هذا القرن اعاد الله تعالى علينا من بركاته وبركات والده العارفي بالسكانة الشافعية
 شهيد الدين الملقين امين امين ورحم الله سبحانه الخانا في الله تعالى سدي محمد بن
 شيخنا الفهامة صاحب السائق وهو من اصحابها السواد صلي الله عليه وآله في الجامع
 الازهر من السادة الملقين نفع الله به جميعين فشرع منة بحجده الرابحي
 عفو ربه العلي محمد بن احمد بن علي البهوتي الختلي في ليلة السبت المبارك
 لسبعة عشر ليلة خلون من شهر شعبان المبارك من شهر سنة ١٠٠٥ هـ
 وقد نسخه من خط من كتب على خط بحجده المذكور نفعه الله برحمته ورضوانه
 واسكنه فسيح الارزاق ورحمته واحسانه الفقيه الحنفية المعترف بالمال والتقصير
 راجي عفو ربه العلي محمد بن ابراهيم بن الحاج سالم الخدي عفو الله له
 ولوالديه ولشيوخه ولاخوانه ومحبيه وكل المسلمين

اجمعين امين والحمد لله رب العالمين
 زيارت من جمادى الاخر
 من شهر سنة ١٠٠٥ هـ
 النورانية صاحبها
 افضل الصلاة
 والسلام
 ٢٣

